أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009_2017

THE IMPACT OF LIQUIDITY MANAGEMENT ON ISLAMIC BANKS PROFITABILITY AN EMPIRICAL STUDY USING PANEL DATA FOR THE PERIOD 2009-2017

-**عمر بوجميعة**[1]/ مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة البليدة02، الجزائر، طالب دكتوراه، *Omarjijel1800@yahoo.fr*

-**حمزة العرابي**/ جامعة البليدة 02، الجزائر، أستاذ التعليم العالي، *elorabihmz@yahoo.com*

تاريخ الإرسال: **2019/10/25** تاريخ القبول: **2020/01/08** تاريخ النشر: **2020/01/23**

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية للفترة 2009-2017م باستخدام بيانات بانل لعينة تتكون من 10 بنوك إسلامية من 05 دول، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لكل من الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني ونسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول ذات تأثر إيجابي على مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ROA ومعد العائد على حقوق الملكية(ROE ، في حين كان هناك تأثر سلبي لكل من نسبة النقدية الجاهزة إلى الودائع الجارية ونسبة الودائع الجارية إلى إجمالي المطلوبات على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: السيولة ، إدارة السيولة، مؤشرات الربحية، بنوك إسلامية

تصنيف JEL: G32

ABSTRACT:

The objective of this study is measure and analyzes the impact of liquidity management on Islamic banks profitability using panel data for the sample 10 banks from 05 countries for the period 2009-2017, The results of this study showed that the ratio of total liquidity to total liabilities and ratio of cash to total assets and the legal reserve have a positive impact on profitability indicators (ROA,ROE), whereas the cash to current deposits and ratio of deposits to total liabilities have a negative impact on Islamic banks profitability.

Key words: *liquidity, liquidity management, profitability indicators, Islamic* ***banks***

Jel Classification Codes : G32

[1] عمر بوجميعة، جامعة البليدة 02، omarjijel1800@yahoo.fr

مقدمة:

تعتبر مشكلة السيولة من أهم المشكلات التي تواجهها البنوك بصفة عامة وتؤثر على أداءها سواء كانت عجزا أو فائضا، وتزداد حدة في البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بالقوانين المصرفية من جهة والأحكام الشرعية من جهة أخرى، فالبنوك لا تستطيع أن تؤجل مواجهة طلبات العلاء بالسحب من حساباتهم كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك في تحديد حجم السيولة المثلى.

من جهة أخرى تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليهم في تقييم والمقارنة بين البنوك من قبل العلاء والمستثمرين، فهي تعطيهم صورة عن درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أموالهم واستثماراتهم، وبالتالي فإن قدرة البنوك الإسلامية في المحافظة على أموال المساهمين والعملاء تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءتها في إدارة سيولتها.

إنّ إدارة العجز والفائض في السيولة بالنسبة البنوك الإسلامية على درجة كبيرة من الأهمية، ففي حالة عجزها عن الوفاء بالاحتياجات الفورية للعملاء لا تستطيع الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى مقابل فائدة، كما ليس لها المجال الواسع لتسييل جزء من أصولها في الوقت المناسب وبالقيمة المناسبة، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بجزء كبير من السيولة النقدية يُعطي إشارة على عدم قدرتها على استثمار أموالها بكفاءة وهو ما يؤثر على العائد الذي تدفعه لعملائها والأرباح الموزعة على المساهمين.

– إشكالية الدراسة:

إن تحقيق أداء جيد يتطلب الموازنة بين كل من السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا فإنه يجب على الإدارة المصرفية إدارة السيولة بالشكل الذي يسمح بخلق توازن بين كل من متطلبات السيولة وهدف الربحية.

نحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر سياسات إدارة السيولة على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية عينة الدراسة؟

كما يمكن طرح مجموع من الاسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هي مكونات السيولة في البنوك الاسلامية؟
- كيف يتم ادارة السيولة في البنوك الاسلامية؟
- ما مدى تأثير مؤشرات إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية؟

– أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهم مكونات السيولة في البنوك الإسلامية؛
- التعرف على مؤشرات المساعدة في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛
- إبراز العلاقة بين إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية.

– فرضيات الدراسة:

– هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمؤشرات إدارة السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية ؛

– هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمؤشرات إدارة السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية.

– منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، بالإضافة إلى اسلوب القياس الاقتصادي لغرض الوصول إلى بيان أثر إدارة السيولة على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة.

– الدراسات السابقة:

1– دراسة(rashid, 2017) هدفت هذه الدراسة الى اختبار محددات السيولة في البنوك الإسلامية الماليزية ودول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات بانل (Panel Data) لـــ 39 مصرفا خلال الفترة 2009-2014، وقد تم استخدام مؤشري النقدية إلى إجمالي الأصول وإجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الأصول للتعبير عن درجة السيولة، أما المتغيرات المفسرة فقد تمثلت في بعض المؤشرات الخاصة بالبنوك (حجم البنك، العائد على الأصول، التسهيلات والقروض الممنوحة) وبعض المؤشرات الكلية الأخرى (نمو الكتلة النقدية، التضخم، الناتج المحلي)، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية المتغيرات المستقلة مهمة في تحديد درجة السيولة، حيث أن إدارة مخاطرة السيولة في البنوك الإسلامية محل الدراسة تعتمد على ثلاث متغيرات خاصة بالبنك تتمثل في: شروط السيولة السابقة، حجم البنك، القروض والتسهيلات الممنوحة، بالإضافة إلى متغيري الكتلة النقدية والنتائج المحلي، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة إيجاد تكامل بين الدور الذي تلعبه إدارة البنوك الإسلامية والسياسة النقدية الكلية والذي من شأنه أن يخفض من مخاطر السيولة.

2– دراسة(iqbal, 2012) حاول الباحث من خلال هذه الدراسة اختبار العوامل المحددة لإدارة مخاطر السيولة من خلال المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان وذلك عن طريق ايجاد علاقة بين المتغيرات المستقلة (حجم البنك والعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، القروض والتسهيلات، نسبة كفاية رأس المال) وكذا خطر السيولة باعتباره متغيرا تابعا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لكل من حجم البنك ومعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال تأثر موجب على درجة السيولة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية معا، وفي حين باقي المتغيرات كان لها تأثير سلبي.

3– دراسة (muhammud Frhan, 2011) هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العوامل المحددة لخطر السيولة في مجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان خلال الفترة 2005-2009 وذلك من خلال محاولة إيجاد علاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم البنك، رأس المال العامل، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، كفاية راس المال من جهة وبين المتغير التابع نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول الذي يقيس خطر السيولة من جهة أخرى، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (خطر السيولة).

4- دراسة(Ahmad azam sulaiman, 2013) حاولت هذه الدراسة معرفة كيف يتم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في ماليزيا من خلال أخذ عينة تتكون من 17 بنكا إسلاميا للفترة 1994-2009 وبناء نموذج قياسي بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة الدراسة وذلك لاختبار أثر كل من المتغيرات المستقلة (إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول، العائد على الأصول، حجم البنك، كفاية رأس المال، معدل الفائدة قصير الأجل، عرض النقود، الناتج المحلي) على المتغير التابع (إجمالي الودائع على إجمالي الأصول) والذي يقيس درجة السيولة في البنوك، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير سلبي لإجمالي التمويل على درجة السيولة، ما يعني أن التمويلات الممنوحة تفض من درجة السيولة وذلك بسبب عدم المواءمة بين طلبات السحب الودائع وطلبات منح التمويل، كما كان لكل من حجم البنك وكفاية رأس المال تأثير عكسي على درجة السيولة، في حين كان لمعدل العائد على الأصول ومعدل الفائدة قصير الأجل تأثر موجب على مستوى السيولة، أما المتغيرات الكلية فقد أظهرت نتائج الدراسة أن للكتلة النقدية تأثر موجب على درجة السيولة في حان كان هناك تأثر عكسي للناتج المحلي.

- تقسيمات الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

I. مفهوم ومكونات السيولة في البنوك الإسلامية؛
II. إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛
III. مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية؛
IV. قياس وتحليل أثر إدارة السيولة على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية.

I- مفهوم ومكوِّنات السيولة في البنوك الاسلامية

نحاول من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم واهمية السيولة في البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة ، وكذا ابراز العناصر الرئيسية المُكوِّنة لها:

I -1: تعريف السيولة

يُقصد بالسيولة القدرة على تحويل أصل من الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون الخسارة في قيمته، بالتالي يمكن القول أن السيولة تبين مدى قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقدية مع الاخذ بعين الاعتبار (عبد الله أحمد، 2015، صفحة 50):

- وقت عملية تحويل الأصل إلى نقدية، كلما نقص ذلك زادت درجة سيولة الأصل؛
- التأكّد من أن سعر تحويل الأصل إلى نقدية لا يترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

أمّا بالنسبة للسيولة في البنوك فيقصد بها قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقرضين (الدوري، 2000، صفحة 93)؛

كما تعني أيضا مدى توفر أصول سريعة التحويل إلى نقدية جاهزة بدون الخسارة في قيمتها لمواجهة إلتزامات البنك (خاصة قصيرة الأجل) في مواعيدها دون تأخير (الهواري، 1987، صفحة 60).

ويقصد بها أيضا الفرق بين الموارد المتاحة للبنك والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، وبالتالي فإن وفرة السيولة تعني وجود فائض في الأموال المتاحة عن

قدرة المصرف على الإقراض، وحينئذ يُستثمر هذا الفائض في الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف ولدى البنك المركزي، وهذا يعني أن السيولة تتحقق للجهاز المصرفي إذا كانت لديه القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات (بورقبة، 2011، صفحة 41).

أمّا بالنسبة للمصارف الإسلامية فتعني مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (شحاتة، 2010، صفحة 14).

I-2: أهمية السيولة في البنوك الإسلامية

إذا كانت السيولة في البنوك التقليدية هامة وتحتل المركز الأساسي من اهتمام الإدارة فإنها بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر أهمية وذلك للأسباب الآتية (شحاتة، 2010، صفحة 15):

- ✓ ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجال الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الإسلامية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية؛
- ✓ ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به، قد يُفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلامي لمشكلات، وهذا يقود إلى فقدان الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يهرعون إلى سحب أموالهم منه؛
- ✓ يوظف المصرف الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية فعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية حتى لا يُحدث خللاً في هذه البرامج.
- ✓ لا تستطيع المصارف الإسلامية أن تغطي ما تتعرض له من انخفاض في معدل السيولة النقدية عن طريق البنوك التقليدية لأن ذلك يوقعها في الربا المحرم شرعا، وبالعكس في حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيع أن تستثمر هذا الفائض لدى البنوك التقليدية الربوية بفائدة ربوية محرمة .

يتبين من خلال ما سبق أن طبيعة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية تختلف عن طبيعتها في البنوك التقليدية بل هي أكثر أهمية وأشد خطورة، لذلك يجب أن تدرس باهتمام و تدار برشد.

I-3: مكوّنات السيولة في البنوك الإسلامية

يمكن تقسيم السيولة المصرفية إلى جزئيين، السيولة النقدية والسيولة شبه النقدية:

I-3-1: السيولة النقدية: وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائدا، وتتكون من :

- ✓ **النقدية بالعملة المحليّة والأجنبية في خزينة البنك؛**

- ✓ **الودائع النقدية لدى البنك المركزي:** وهي عبارة عن احتياطات قانونية في صورة سائلة موجودة لدى البنك المركزي؛
- ✓ **الودائع النقدية لدى البنوك الأخرى:** هي الأموال التي يودعها البنك لدى البنوك الأخرى ولا يحصل على أية فوائد عليها؛
- ✓ **أوراق مالية تحت التحصيل:** تتمثل في الأوراق المالية المودعة في البنوك الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها حتى الأن.
- ✓ **الاحتياطات العامة:** هي الأموال النقدية التي يحتفظ بها البنك وفقا لسياسته المصرفية.

I-3-2: السيولة شبه النقدية: هي الأصول النقدية التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها وتسمى بالأصول الاستثمارية خدمة السيولة، حيث تتصف هذه الأصول بأنها قصيرة الأجل كما تتوفر على إمكانية بيعها عند الحاجة، منها: أذونات الخزينة – كمبيالات مخصومة – أوراق مالية كالأسهم والسندات.

II – إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

II-1: مفهوم إدارة السيولة

تعرف إدارة السيولة على أنها مجموع الخطط المستقبلية التي تشتمل على النسب اللازمة من السيولة لتحقيق توازن مثالي بين السيولة اللازم توفيرها لمواجهة الالتزامات المتوقعة والسيولة اللازمة لتمويل أنشطة الاستثمار، وهي خطط مبنية على دراسات وخبرات مالية وتحليلية تهدف في النهاية إلى استغلال السيولة المتوافرة بشكل مناسب ودون تعريض البنك إلى مخاطر عالية وتجنب التقلبات المفاجئة، الأمر الذي يحقق أهداف البنك برفع ربحيته بشكل يفوق كلفة توفير السيولة (فرج، 2014، صفحة 28).

يمكن تعريف إدارة السيولة في البنوك بأنها الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، حيث تهدف إدارة السيولة في البنك إلى النقاط التالية (بورقبة، 2011، صفحة 41):

- ✓ توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛
- ✓ المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع وكالة استثمارية... الخ) ما قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية؛
- ✓ تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها؛
- ✓ وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة.

- ✓ المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛
- ✓ وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإدارة المصرفية الناجحة هي التي تستطيع أن تحقق أمثل توفيق ممكن بين عاملي الربحية والسيولة، وفي حدود المحافظة على سلامة المركز المالي للبنك.

II-2: مؤشرات قياس وادارة السيولة في البنوك الإسلامية

تعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد اشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الافلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين (الموسوي، 2009، صفحة 43)، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها:

- **نسبة السيولة العامة:** تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية (عبد الله أحمد، 2015، صفحة 51):

النقدية الجاهزة + الرصيد المودع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى + أصول شديدة السيولة / إجمالي الالتزامات

- **نسبة الرصيد النقدي:** يتمثل الرصيد النقدي في مجموع ما يملكه البنك من نقدية على مستوى الخزينة وأرصدة مودعة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، ويتأثر بعمليات السحب والايداع لدى البنوك، ومن المهم حساب نسبة الرصيد النقدي لأنها تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة درجة سيولة البنك (شوقي، 2013، صفحة 117)، وتُعطى بالعلاقة التالية:

النقدية الجاهزة + الرصيد المودع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى / إجمالي الالتزامات

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** هو ذلك المبلغ الذي تحتفظ به البنوك الاسلامية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من اجمالي الودائع لدى البنك، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشك إلزامي من قبل البنك المركزي، وتعطى بالعلاقة التالية (شوقي، 2013، صفحة 118):

أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى

- **نسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الموجودات:** تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى البنك إلى إجمالي موجوداته، وذلك وفق العلاقة التالية:

النقدية الجاهزة / اجمالي موجودات البنك

وتشير هذه المعادلة إلى نسبة الأصول السائلة لدى البنك الموجودة على شكل نقد، أي غير المستثمرة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن البنك يتمتع بسيولة عالية من جهة، ومن جهة أخرى دل ذلك على عدم قدرة البنك على استغلال مصادر أمواله في توظيف فعَّال قادر على جني العوائد.

- **نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات:** وتشير هذه النسبة إلى احتياطات البنك من الأصول غير السائلة، لكنها أكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحوبات غير عادية أو فرص استثمارية سانحة، وفي الغالب تتضمن هذه الأوراق درجة مخاطر أقل، وفي نفس الوقت تحقق للبنك عوائد وإن كانت قليلة إلا أنها أفضل من الاحتفاظ بها على شكل نقدي، وتحسب وفق العلاقة التالية (العلجوني، 2008، صفحة 412):

الأوراق المالية المتاحة للبيع / إجمالي موجودات البنك

- **نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات:** وتشير إلى نسبة المصادر الخارجية المجانية إلى إجمالي المصادر الخارجية بالإضافة إلى مدى سيولة مطلوبات البنك، أي مدى استحقاق هذه المطلوبات، وذلك وفق العلاقة التالية (العلجوني، 2008، صفحة 413):

الودائع الجارية للعملاء وحسابات البنوك والمؤسسات المصرفية / إجمالي المطلوبات

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ضرورة توفير حجم عالي من الأصول السائلة لمواجهة أي سحوبات ممكنة في أي وقت.

III – مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الاساسي في قيام كثير من الانشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر– سواء الداخلي أو الخارجي – ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال (بوجميعة و بولحية، 2016، صفحة 07).

ومن بين مؤشرات قياس الربحية في البنوك الاسلامية ما يلي:

III-1: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يشير معدل العائد على حقوق الملكية إلى عائد الملاك أو المساهمين من كل وحدة نقدية مستخدمة من رأس المال (Antonia, 2010, p. 10) ، ويساوي هذا المؤشر صافي الأرباح مقسومة على إجمالي حقوق الملكية، وهكذا يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية مستخدمة من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من

الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة في الحالات التي تزيد فيها الأرباح (حماد، 2003، صفحة 81).

العائد على حقوق الملكية(ROE) = الأرباح الصافية/إجمالي حقوق الملكية

III-2: معدل العائد على الأصول (ROA): يشير معدل العائد على الأصول إلى الربح المحقق من كل وحدة نقدية مستخدمة من أصول البنك(andreas & gabrielle, 2009) ، كما يعكس قدرة الإدارة على استخدام مصادر أموالها واستثماراتها الحقيقية في توليد أو تحقيق الأرباح (bashir, 2003, p. 39)ويساوي إلى صافي الأرباح مقسومة على إجمالي أصول البنك (حماد، 2003، صفحة 81).

العائد على الأصول(**ROA**) = الأرباح الصافية/إجمالي أصول البنك

ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بمعدل العائد على الأصول ROA من خلال مضاعف حقوق الملكية أو الرفع المالي (EM) Equity Multiplier، حيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية (حماد، 2003، صفحة 82) وذلك كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

أي أن: **العائد على حقوق الملكية ROE= العائد على الأصول ROA × الرفع المالي EM**

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل الخارجي مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والخسارة، وكلما كان معدل الرفع المالي مرتفعا أدى ذلك إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجبا، إلا أن ذلك يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال مرتفعة (حماد، 2003، صفحة 82).

III-3: هامش الربح PM: يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة إجمالي المصروفات، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها إجمالي المصروفات والضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دلّ ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات، ويتم حساب هامش الربح من خلال النسبة التالية:

هامش الربح PM = الأرباح الصافية / الايرادات التشغيلية

IV- قياس وتحليل أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية

سنحاول في هذا المحور معرفة طبيعة أثر السياسات المتبعة في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية مُعبر عنها بمجموعة من النسب المالية على مؤشرات ربحيتها، وذلك بالتطبيق على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2017:

IV -1: عينة ومتغيرات الدراسة

تقوم الدراسة الحالية على عينة تتكون من 10 بنوك إسلامية من 05دول (الامارات، السعودية، البحرين، قطر، الأردن)، وتم اللجوء إلى المواقع الإلكترونية لهذه البنوك للحصول على بياناتها المالية من تقاريرها السنوية المنشورة والبالغ عددها 90 تقريرا لتسع سنوات متتالية ، كما اعتمدنا في حساب وتقدير متغيرات الدراسة على كل من الميزانيات العمومية وقوائم الدخل لهذه البنوك، وقد تم اختيار هذه العينة على أساس توفر البيانات السنوية.

تنقسم متغيرات الدراسة إلى:

IV-1-1: المتغيرات المستقلة: وهي المؤشرات التي تقيس سياسات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، وسنعتمد في دراستنا هذه على خمسة مؤشرات يمكن من خلالها التحكم في درجة السيولة، هذه المؤشرات موضحة في الجدول رقم (01)؛

IV-1-2: المتغيرات التابعة: وهي المؤشرات التي تقيس ربحية البنوك الإسلامية، وسنعتمد في دراستنا هذه على مؤشرين لقياس ربحية البنوك الإسلامية هما: معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وهما من أكثر المقاييس استخداما في قياس الربحية حسب أغلب دراسات الأداء المالي.

جدول رقم (01): متغيرات الدراسة التطبيقية

المتغيرات المستقلة	
نسبة الرصيد النقدي (L1)=	النقدية الجاهزة + رصيد مودع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى/ اجمالي الالتزامات
نسبة النقدية الجاهزة (L2) =	النقدية الجاهزة / الودائع الجارية
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (L3) =	النقدية الجاهزة / اجمالي الموجودات
نسبة الودائع الجارية (L4) =	الودائع الجارية / إجمالي الالتزامات
نسبة الاحتياطي القانوني (L5)=	أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الالتزامات
المتغيرات التابعة	
العائد على حقوق الملكية(ROE) =	الأرباح الصافية/إجمالي حقوق الملكية
العائد على الأصول(ROA) =	الأرباح الصافية/إجمالي أصول البنك

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على دراسات سابقة

IV-2: نماذج الدراسة القياسية

سنعتمد في هذه الدراسة على نماذج الانحدار المتعدد باستخدام بيانات البانل (Panel Data) وبالتالي يمكن صياغة نماذج الدراسة كما يلي :

- نموذج أثر إدارة السيولة على معدل العائد على الأصول (ROA):

$$ROA = c + b_1 L1_{it} + b_2 L2_{it} + b_3 L3_{it} + b_4 L4_{it} + b_5 L5_{it} + \varepsilon_{it}$$

- نموذج أثر إدارة السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

$$ROE = c + b_1 L1_{it} + b_2 L2_{it} + b_3 L3_{it} + b_4 L4_{it} + b_5 L5_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: i =1....10 تمثل عدد البنوك الاسلامية محل الدراسة

T تعبر عن الزمن او فترة الدراسة (2009-2017)

وقبل تقدير النماذج القياسية سنقوم بتحليل وصفي لمتغيرات الدراسة :

IV-3: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يظهر الجدول رقم (02) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (02): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	L1	L2	L3	L4	L5
Mean	0.012	0.084	0.491	0.032	0.0147	0.863	0.086
Median	0.014	0.101	0.285	0.021	0.013	0.873	0.063
Maximum	0.039	0t.243	8.352	0.116	0.031	0.978	0.320
Minimum	-0.090	-0.807	0.039	0.0036	0.0026	0.604	0.0338
Std. Dev.	0.015	0.119	0.904	0.0288	0.0072	0.0791	0.0570
Skewness	-3.574	-4.816	7.488	1.5926	0.4875	-0.906	1.7863
Kurtosis	24.933	35.715	65.069	4.3367	2.6253	3.8078	5.8532
Jarque-Bera	1995.65	4361.5	15288.	44.748	4.0914	14.776	78.3968
Probability	0.00000	0.0000	0.0000	0.0000	0.1292	0.0006	0.00000
Sum	1.07594	7.6193	44.181	2.9295	1.2507	77.694	7.80613
Sum Sq. Dev.	0.02030	1.2760	72.731	0.0742	0.0046	0.5565	0.28921
Observations	90	90	90	90	90	90	90

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

- بلغ متوسط العائد على الأصول للبنوك الاسلامية عينة الدراسة 1,2% خلال فترة الدراسة بقية دنيا -9% وقيمة قصوى 3,9%، وتشير هذه النسبة إلى أن كل وحدة نقدية مستخدمة في جانب الاستخدامات تساهم في المتوسط في تحقيق أرباح صافية بـــ 0,012، كما بلغ متوسط العائد على الحقوق 8,4% حيث تراوحت هذه النسبة بين -80,7% كأدنى قيمة و 24,3% كأعلى قيمة، تشير هذه النسبة إلى ان كل وحدة نقدية من أموال المساهمين تحقق عائدا يساوي في المتوسط 0,084 وحدة نقدية؛

- بلغ متوسط نسبة الرصيد النقدي 49,1% وقد تراوحت هذه النسبة بين 3,9% كأدنى قيمة و 835% كأقصى قيمة، وتشير هذه النسبة إلى أن مجموع الأرصدة النقدية يغطي في المتوسط ما نسبته 50% من إلتزامات البنوك الإسلامية اتجاه الغير؛ أما متوسط نسبة النقدية الجاهزة إلى الودائع الجارية فقد بلغ 3,2% وتراوحت هذه النسبة بين 0,36% كأدنى قيمة و11,6% كأقصى قيمة، وتشير هذه النسبة إلى أن النقدية الجاهزة في خزينة البنوك الاسلامية عينة الدراسة تغطي في المتوسط 3,2 % من سحوبات الودائع الجارية؛

– بلغ متوسط نسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الموجودات 1,47% وتراوحت هذه النسبة بين 0,027%كأدنى قيمة و 3,1 % كأقصى قيمة، وتشير هذه النسبة إلى متوسط ما تحتفظ بيه البنوك الإسلامية من نقدية في الخزينة مقارنة بإجمالي الأموال المستخدمة؛

– بلغ متوسط نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الالتزامات 86,3% وقد تراوحت هذه النسبة بين 60,4% كأدنى قيمة و 97,8% كأقصى قيمة، وتشير هذه النسبة إلى حجم الودائع الجارية مقارنة بإجمالي إلتزامات البنك اتجاه الغير، حيث نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة وهو ما يدل على أن البنوك الاسلامية تعتمد بشكل كبير على الودائع في جانب التمويل، كما أن هذه النسبة تعطي فكرة عن حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها من أجل مقابلة عمليات السحب التي يقوم بها العملاء من حساباتهم، وكما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على وجوب الرفع من درجة السيولة؛

– شكّل الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي في المتوسط ما نسبته 8,6% وتراوح هذا الرصيد بين 3,38% كأدنى قيمة و 32% كأقصى قيمة، وتشير هذه النسبة الى النقدية المحتفظ بها لدى البنك المركزي والتي عادة تكون كنسبة من حجم الودائع الموجودة لدى البنك وهذا الرصيد يتغير بشكل دوري مع تغير حجم الودائع.

IV–4: تقدير النماذج القياسية:

بما أننا نتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data فسيتم تقدير نماذج الدراسة باستخدام: النموذج التجميعي PRM، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) ثم يتم المفاضلة بينهما باستخدام مجموعة من الاختبارات.

IV–4–1: تقدير نموذج أثر إدارة السيولة على معدل العائد على الأصول

يظهر الجدول التالي نتائج تقدير نموذج أثر إدارة السيولة على العائد على الأصول باستخدام كل من النموذج التجميعي PRM نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM:

جدول رقم (05): نتائج تقدير النماذج الثلاثة

المتغيرات / النماذج	C	L1	L2	L3	L4	L5	$\bar{R}^2$	F	DW
النموذج التجميعي PRM	0.294 (0.132)	0.006 (0.002)	-0.43 (0.000)	1.6294 (0.000)	-0.041 (0.106)	0.00717 (0.1110)	0.22	6.063 (0.00)	1.03
نموذج التأثيرات الثابتة FEM	-0.002 (0.933)	0.006 (0.041)	-0.038 (0.096)	1.934 (0.004)	-0.013 (0.632)	-0.0863 (0.068)	0.36	4.57 (0.00)	1.42
نموذج التأثيرات العشوائية REM	0.013 (0.52)	0.005 (0.002)	-0.420 (0.003)	1.704 (0.000)	-0.024 (0.329)	-0.0802 (0.0767)	0.25	3.86 (0.00)	1.29

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة و اختيار أفضل نموذج لمعدل العائد على الأصول سوف نقوم بتطبيق ثلاثة اختبارات كما يلي:

- اختبار فيشر(F-test) للمفاضلة بين نموذجي PRM و FEM
- اختبار مضاعف لاغرانج (LM) للمفاضلة بين PRM و REM

- اختبار هوسمان(H) للمفاضلة بين FEM و REM

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبارات:

جدول رقم (03): نتائج اختبارات المفاضلة

اختبار فيشر F test نموذج PRM هو الأفضل : H_0 نموذج FEM هو الأفضل : H_1	قيمة F المحسوبة = 3,016	قيمة F الجدولية =	القرار: قبول الفرضية H1 اي أن النموذج الأفضل FEM
اختبار مضاعف لاغرانج LM نموذج PRM هو الأفضل : H_0 نموذج REM هو الأفضل : H_1	قيمة LM (Breusch-Pagan) المحسوبة=7,48	قيمة كاي مربع الجدولية= 3,84	القرار: قبول الفرضية H1 أي أن النموذج الأفضل هو REM
اختبار هوسمان H نموذج **REM**هو الأفضل : H_0 نموذج **FEM**هو الأفضل : H_1	احتمال إحصائية H= 0,695	مستوى المعنوية = 0.05	القرار: قبول الفرضية H0 اي أن النموذج الأفضل هو REM

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews09

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أفضل نموذج لمعدل العائد على الأصول هو نموذج الـــتأثيرات العشوائية، وفيما يلي نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة أثر إدارة السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية:

$$ROA = -0{,}0130 + 0{,}0056\ L1 - 0{,}4205\ L2 + 1{,}704\ L3 - 0{,}024\ L4 + 0{,}0802\ L5$$

(0,5163) (0,0024) (0,003) (0,0002) (0,328) (0,0707)

R2= 0.25 DW = 1.3 F= 3.86 (0.003)

- يتضح من خلال النموذج المقدر لدراسة أثر إدارة السيولة على العائد على الأصول في البنوك الإسلامية أن أربعة متغيرات من بين المتغيرات الخمسة كانت لهم دلالة إحصائية عند مستوى 1% و 10% هي (L1,L2,L3,L5) في حين لم تكن للمتغير L4 دلالة إحصائية، كما نلاحظ أيضا أن المعنوية الكلية للنموذج جيدة وهو ما يظهره اختبار فيشر F ، كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس ادارة السيولة تفسر 25% من التغير الحاصل في معدل العائد على الأصول.

- يشير النموذج المقدر إلى أن للرصيد النقدي (L1) تأثر موجب على العائد على الاصول ROA بحيث أن زيادة النسبة L1 بـــ 1% واحدة يؤدي إلى ارتفاع ROA ب 0,56%، كما كان أيضا لكل من نسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الاصول (L3) ونسبة الاحتياطي القانوني (L5) تأثر موجب على العائد على الأصول، بحيث أن ارتفاع L3 بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول ب 1,704وحدة، كما أن ارتفاع النسبة L5 بـــ 1% يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بـــ 7,07%.

- كما تظهر نتائج التقدير أن كل من نسبة السيولة السريعة (النقدية الجاهزة إلى الودائع الجارية) L2 ونسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الالتزامات L4 ذات تأثير سلبي على معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة L2 بـــ 1%

يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بـــ 42,05%، كما أن زيادة L4 بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بـــ 2,4%.

IV –5–2: تقدير نموذج أثر إدارة السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية

يظهر الجدول التالي نتائج تقدير نموذج أثر إدارة السيولة على العائد على حقوق الملكية باستخدام كل من النموذج التجميعي PRM نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM:

جدول رقم (07): نتائج تقدير النماذج الثلاثة

المتغيرات / النماذج	C	L1	L2	L3	L4	L5	$\overline{R}^2$	F	DW
النموذج التجميعي PRM	0.164	0.019	-2.64	11.787	-0.268	0.7458	0.16	4.57	1.16
	(0.304)	(0.191)	(0.005)	(0.000)	(0.194)	(0.044)		(0.00)	
نموذج التأثيرات الثابتة FEM	0.078	0.027	-3.487	16.75	-0.216	0.7021	0.27	3.42	1.53
	(0.867)	(0.103)	(0.071)	(0.003)	(0.333)	(0.078)		(0.00)	
نموذج التأثيرات العشوائية REM	0.113	0.021	-2.785	13.24	-0.227	0.7253	0.20	3.11	1.42
	(0.50)	(0.154)	(0.021)	(0.000)	(0.276)	(0.0587)		(0.00)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة و اختيار أفضل نموذج لمعدل العائد على حقوق الملكية سوف نقوم بتطبيق ثلاثة اختبارات كما يلي:

جدول رقم (03): نتائج اختبارات المفاضلة

اختبار فيشر F test نموذج PRM هو الأفضل : H_0 نموذج FEM هو الأفضل : H_1	قيمة F المحسوبة = 2,397	قيمة F الجدولية = 2,01	القرار: قبول الفرضية H1 اي أن النموذج الأفضل FEM
اختبار مضاعف لاغرانج LM نموذج PRM هو الأفضل : H_0 نموذج REM هو الأفضل : H_1	قيمة LM (Breusch-Pagan) المحسوبة=4,4507	قيمة كاي مربع الجدولية= 3,84	القرار: قبول الفرضية H1 أي أن النموذج الأفضل هو REM
اختبار هوسمان H نموذج **REM**هو الأفضل : H_0 نموذج **FEM**هو الأفضل : H_1	احتمال إحصائية H= 0,9601	مستوى المعنوية = 0.05	القرار: قبول الفرضية H0 اي أن النموذج الأفضل هو REM

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews09

وفيما يلي نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة أثر إدارة السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية:

ROE = 0,1135 + 0,0218 L1 – 2,785 L2 + 13,24 L3 – 0,2271 L4 + 0,7253 L5

(0,5042) (0,1545) (0,0216) (0,007) (0,2765) (0,0587)

R2= 0,20 DW = 1,41 F= 3,111 (0,012)

– يتضح من خلال النموذج المقدر لدراسة أثر إدارة السيولة على العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية أن ثلاث متغيرات من بين المتغيرات الخمسة كانت لهما دلالة إحصائية عند مستوى 5% و 10% وهم (L2,L3,L5) في حين لم تكن للمتغيرات أخرى دلالة إحصائية، كما نلاحظ أيضا أن المعنوية الكلية للنموذج جيدة وهو ما يظهره اختبار فيشر F ، كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس ادارة السيولة تفسر 20% من التغير الحاصل في معدل العائد على حقوق الملكية، كما أظهرت نتائج التقدير أيضا أن كل من المتغيرات (L1,L3,L5) ذات تأثير إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية، في حين كان للمتغيرات (L2,L4) تأثر عكسي على معدل العائد على حقوق الملكية؛

– فيما يخص نسبة الرصيد النقدي (L1) فقد كانت ذات تأثير موجب على العائد على حقوق الملكية ROE بحيث أن زيادة النسبة L1 بـــ 1% واحدة يؤدي إلى ارتفاع ROE ب 2,18%، كما كان أيضا لكل من نسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الاصول (L3) ونسبة الاحتياطي القانوني (L5) تأثر موجب على العائد على حقوق، بحيث أن ارتفاع L3 بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بـــ 13,24 وحدة، كما أن ارتفاع النسبة L5 بـــ 1% يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بـــ 72,53%.

– أظهرت نتائج التقدير أن كل من نسبة السيولة السريعة (النقدية الجاهزة إلى الودائع الجارية) L2 ونسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الالتزامات L4 ذات تأثير سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة L2 بـــ 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بـــ 1,34%، كما أن زيادة L4 بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بـــ 4,31%.

IV –6: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة القياسية

– من خلال ما سبق فإن النماذج المقدرة أظهرت أن لسياسة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تأثير مختلف على مؤشرات الربحية (ROA,ROE) وذلك حسب المؤشر المستخدم في قياس وإدارة السيولة، بحيث كان لكل من الرصيد النقدي ونسبة السيولة الجاهزة إلى إجمالي الأصول ونسبة الاحتياطي النقدي تأثير موجب على مؤشرات الربحية، في حين كان لكل من نسبة السيولة السريعة ونسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الالتزامات تأثير عكسي على مؤشرات الربحية، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف مكونات حساب درجة السيولة حسب كل مؤشر وهو ما يعطي فكرة عن كيفية إدارة السيولة بالشكل المناسب لتحقيق توزان بين درجة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية؛

– حسب نتائج النماذج المقدرة فإن إدارة السيولة من خلال الرفع أو التخفيض من درجة السيولة يمكن أن يكون لها تأثير موجب أو سلبي على مؤشرات الربحية ، إلا أن درجة السيولة يمكن التحكم فيها من خلال مكونات كل مؤشر من مؤشرات قياس السيولة، حسب النتائج المتوصل إليها فإن أفضل طريقة للرفع من درجة السيولة تكون من خلال الزيادة في الرصيد النقدي لدى البنك المركزي، وهو ما تفعله البنوك الإسلامية بشكل دوري كلما ارتفع حجم الودائع لديها فإن البنك المركزي يلزمها بالاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع لديه، وفي نفس الوقت يمكنها

المحافظة على مستوى النقدية الجاهزة في الصندوق بشكل حذر وبتناسب مع حجم الالتزامات لديها خاصة الودائع الجارية؛

– إنّ الرفع من الرصيد النقدي لدى البنك المركزي يؤدي إلى زيادة النسبة L1 (الرصيد النقدي) والنسبة L5 (نسبة الاحتياطي القانوني) وهو ما يؤثر إيجابا على مؤشرات الربحية حسب نتائج الدراسة، كما أن المحافظة على مستوى معين من النقدية في الصندوق لمواجهة السحوبات في الودائع الجارية يؤدي إلى ثبات أو زيادة طفيفة في النسبة L3 (النقدية الجاهزة إلى إجمالي الاصول) التي تؤثر بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية؛

– أما بالنسبة للمتغير L2 (النقدية الجاهزة إلى الودائع الجارية) فقد كان ذو تأثر سلبي على مؤشرات الربحية هذه النتيجة تفسر بالزيادة في النقدية الجاهزة بشكل أكبر من الزيادة في حجم الودائع الجارية، وبالتالي لابد أن يكون معدل نمو النقدية الجاهزة متناسب مع معدل نمو الودائع الجارية وهو ما يؤدي الى ثبات المتغير L2 والتقليل من التأثير السلبي على مؤشرات الربحية من جهة، ومن جهة اخرى يجنب البنوك الاسلامية تجميد سيولة في الخزينة زائدة عن الحد دون استثمارها، أي أنه عند إدارة السيولة لا بد من الاحتفاظ بنقدية جاهزة بالشكل الذي يسمح بتغطية السحوبات من الودائع خاصة الجارية؛

– نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الالتزامات (L4) تُعطي للبنك فكرة عن حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة طلبات السحب من الودائع الجارية، إنّ زيادة هذه النسبة يتطلب الرفع من درجة السيولة وذلك من خلال الرفع من الرصيد النقدي لدى البنك المركزي والنقدية الجاهزة ايضا، هذه النسبة أظهرت تأثير سلبي على مؤشرات الربحية يمكن أن تفسر هذه النتيجة بالاعتماد الكبير للبنوك الإسلامية على الودائع الجارية في جانب التمويل والتي تستخدم عادة في مشاريع قصيرة الأجل ذات عوائد منخفضة نسبيا، وحتى تحسن البنوك من ربحيتها لابد من الاعتماد أكثر على الودائع الاستثمارية والادخارية واستخدامها في مشاريع طويلة الاجل وذات عوائد عالية.

خلاصة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة أثر إدارة السيولة على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية، وقد اعتمدنا على عدة مؤشرات لقياس وإدارة السيولة في البنوك الإسلامية تتمثل أساسا في نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة السريعة بالإضافة لنسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الموجودات، نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الالتزامات وكذا نسبة الاحتياطي القانوني، وطبيعة الاثر الذي يمكن أن تتركه إدارة السيولة من خلال هذه المؤشرات على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات نوجزها في النقاط التالية:

– إنّ المؤشرات المستخدمة يمكن أن تساعد في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية من خلال التحكم في العناصر المكوّنة لها وذلك حسب طبيعة تأثيرها على مؤشرات الربحية؛

– لسياسة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تأثير مختلف على مؤشرات الربحية وذلك حسب المؤشر المستخدم في قياس وإدارة السيولة، وهو ما يتطلب دراسة دقيقة عند إدارة السيولة سواء بالرفع أوالتخفيض من درجة السيولة؛

– لنسبة الرصيد النقدي تأثير إيجابي على مؤشرات الربحية وكذا نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول، هذه النتيجة تبرز أهمية التحكم في درجة السيولة من خلال الرصيد الموجود لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) أمّا بالنسبة للنقدية في الخزينة فلابد أن تكون متناسبة مع نمو حجم الودائع وطلبات السحب عليها؛

– لنسبة النقدية الجاهزة إلى الودائع تأثر سلبي على مؤشرات الربحية وذلك راجع للزيادة في معدل نمو النقدية الجاهزة بشكل أكبر من نمو حجم الودائع، وهو ما يتطلب ضرورة النقدية في الخزينة بشكل يتناسب نمو حجم الودائع؛

– كان لنسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات (الالتزامات) تأثير سلبي على مؤشرات الربحية يعود السبب في ذلك الى الاعتماد الكبير على الودائع الجارية في التمويل، ان ارتفاع هذه النسبة يتطلب الرفع من درجة السيولة حتى تكون البنوك قادرة على مواجهة طلبات السحب في الودائع.

المراجع

01. **Ahmad azam sulaiman, e. a. (2013). How islamic banks of malaysia managing liquidity? an emphasis on confronting economic cycles. *ineterntional journal of business an social science, vol4, no7*.**

02. **andreas, & gabrielle. (2009). what determinants the profitability of commercial banks? new evidence from switzerland. *lucerne university of applied sciences*, 10.**

03. **Antonia, d. (2010). determinants of bank profitability in ukraine. *undergraduate economic review, vol07, issue01, article2*, 10.**

04. **bashir, a. a. (2003). determinants of profitability in islamic banks: some evidence from the middle east. *islamic economic sutdies, vol11,no01*, 39.**

05. **iqbal, A. (2012). liquidity management: a comparative study betwen conventional and islamic banks of pakistan. *global journal of management and business, vol12, Issue4, Version1*, 253-263.**

06. **muhammud Frhan, a. (2011). liquidity risk management: a comparative study between conventional an islamic banks of pakistan. *interdisciplinary journal of research in business, vol1, Issue1*.**

07. **rashid, M. (2017). cross-country panel data evidence of the determinants of liquidity risk in islamic banks: a contingency theory approach. *international journal of business and society Vol 18 S1*, 3-22.**

08. الدوري ,ف .ح .(2000). *إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر* .عمان :دار وائر للنشر.

09. العلجوني ,م .(2008) .*البنوك الاسلامية، أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية* .الآردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

10. الموسوي ,ح .ي .(2009) .اثر الاداء المالي للمصارف الاسلامية في مؤشرات سوق الاوراق المالية -الاردن والسعودية حالية تطبيقية للفترة .2007-1990*رسالة دكتوراه* .كلية الادارة والاقتصادة جامعة الكوفة ,الاردن.

11. الهواري ,س .(1987) .*إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والاسلامية* .القاهرة :دار الجيل.

12. بوجميعة ,ع & .,بولحية ,ا .(2016) .تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية)دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة .2011-2009*اقتصاديات شمال افريقيا، العدد14، السداسي الاول*.28-1 ,

13. بورقبة ,ش .(2011) .*إدارة السيولة في البنوك الاسلامية* .المملكة العربية السعودية :معهد الاقتصاد الاسلامي، مركز النشر العلمي.

14. حماد ,ع .ا .(2003) .*تقييم اداء البنوك التجارية)تحليل العائد والمخاطرة* .(الاسكندرية :الدار الجامعية.

15. شحاتة ,ح .ح .(2010) .إدارة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية)المعايير والادوات .(*الدورة العشرون للمجمع الفقهي* , .(p. 14)مكة المكرمة.

16. شوقي ,ب .(2013) .*الكفاءة التشغيلية في المصار ف الاسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة* .الاردن :دار النفائس للنشر والتوزيع والطباعة.

17. عبد الله أحمد ,س .(2015) .*إدارة السيولة في المصارف الاسلامية العاملة في ماليزيا، دراسة تحليلية من منظور اسلامي* .جامعة اليرموك، الاردن ,جامعة اليرموك ,الاردن.

18. فرج ,أ .ب .(2014) .أثر إدارة السيولة على الاداء المالي للمصارف الاردنية دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتجارية . *رسالة ماجيستير* .الجامعة الهاشمية ,الاردن